ولو وجد القتيل في قرية لامرأة كررت اليمين
عليها وتدي عاقلتها وعند ابي يوسف
على عاقلتها القسامة ايضا قال الملتاخرون
والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه
المسئلة ولو وجد في ارض رجل في
جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو
على صاحب الارض **كتاب المعاقل**
هي جمع معقلة وهي الدية والعاقلة من
يؤدي وهم اهل الديوان ان كان القاتل
منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلاث
سنين فان خرجت ثلاث عطايا في
اقل او اكثر اخذ منها ولم يكن منهم
فعاقلته قبيلته يؤخذ منهم في ثلاث
سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة
كل سنة درهم ودرهم وثلث لا ازيد
هو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم
او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك

ضم

فلاق ته في بهيمة وجدت في محلة قوم لا يلزم
فيها الا ما يلزم الف درهم في نفسها ثبت
بخلاف القياس لانها كالبهيمة غير شرع
واعتبار عدد الفيء غير معقول
والبهيمة لم يعتبر في سائر الاعضاء
وكذا وجب الدية وهي ثلاثون حقة
غير معقوله في السنام جبلت راقمه
لا سقيها كما في سائر الاعضاء
الا اناء فنا فيها بالنص في خلاف
خاصة فبقي الامر فيما وراءهم على الاصل
ولم يجب القيمة والغرامة في سائر
الاموال وكذا في البهائم حتى لا تجب
وان وجد البهيمة او الدابة
مقتولة فلا شيء فيها

اي ان اعطيت عطاياثلث سنين
بعد القضاء بالدية في سنة واحدة
مثلا او اربع سنين يؤخذ في سنة واحدة
او اربع سنين صدر

الحلف بالكسر العهد او الحديث حالف
بهما قريشا والانصار اي آخى بينهم حالف

ضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصبات
والقاتل كاحدهم وان كان من بيتنا صرون
بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرفته او
حلفه وعاقلة المعتق وعولي الموالاة مولاه
وعاقلته وعاقلة ولد الملاعنة عاقلة امه
فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا
على عاقلته باخر ما وانما تعقل العاقلة ما
وجب بنفس القتل فلا تعقل جناية عمد
ولا جناية عبد ولا ما لزم صبي او باع عند
آية ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الدية
بل ذلك على الجاني ولا يدخل النساء والصبيان
في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس
ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملة بان
لم يكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود
مع النصارى وان لم يكن للذمي عاقلة فالدية
في ماله في ثلاث سنين والمسلم يعقل عنه
بيت المال وقيل كالذمي وان جنى حر على